

Distr.: General
22 December 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 22 كانون الأول/ديسمبر 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقييم عمل مجلس الأمن أثناء رئاسة جمهورية فييت نام الاشتراكية
في نيسان/أبريل 2021 (انظر المرفق). وقد أُعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي، عقب مشاورات مع أعضاء
المجلس الآخرين.

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دانغ دينه كوي

السفير فوق العادة والمفوض

الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 22 كانون الأول/ديسمبر 2021 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة فييت نام (نيسان/أبريل 2021)

مقدمة

عقد مجلس الأمن برئاسة فييت نام في نيسان/أبريل 2021 خمس عشرة جلسة عامة عبر الفيديو (تتألف من 5 مناقشات مفتوحة، و 8 جلسات إحاطة، واجتماعي اعتماد)، و 6 جلسات مشاورات مغلقة وجلسة خاصة. كما عقد المجلس 3 حوارات تفاعلية غير رسمية، اثنان منها كانا شخصيًا، واجتماعين بصيغة آريا عبر الفيديو. واتخذ المجلس خلال الشهر 4 قرارات وأصدر بيانين رئيسيين و 5 بيانات صحفية. وأصدر المجلس عناصر للصحافة في مناسبتين.

أفريقيا

مالي

في 6 نيسان/أبريل، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة عبر الفيديو حول الوضع في مالي، أعقبتها مشاورات مغلقة. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان بيير لأكروا، إحاطة إلى المجلس. وأعرب وكيل الأمين العام عن قلقه إزاء استمرار "الأنشطة المزعزعة للاستقرار للميليشيات" العاملة على أسس عرقية في وسط مالي. وشدد على أن أمن البلد على المدى الطويل يعتمد على نتيجة العملية الانتقالية في البلد. وأثناء تعداد بعض الخطوات المشجعة التي اتخذت، بما في ذلك تشغيل بعض المؤسسات الحيوية، شدد على أهمية الإصلاح السياسي والمؤسسي. وشدد على ضرورة التعاون الوثيق بين الأطراف في مالي لتوفير بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وشفافة وذات مصداقية. وفي مشاورات مغلقة، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ بشأن سلامة حفظة السلام، وسقوط ضحايا من المدنيين، بمن فيهم نساء وأطفال، وشدد بعض الأعضاء على ضرورة توفير موارد كافية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل مساعدة العملية الانتقالية في البلد بشكل أفضل.

وفي بيان صحفي صدر في 3 نيسان/أبريل، أدان المجلس بأشد العبارات الهجوم الذي وقع في 2 نيسان/أبريل 2021 على معسكر للبعثة المتكاملة في أغلهوك بمنطقة كيدال، والذي أسفر عن مقتل أربعة من قوات حفظ السلام من تشاد وإصابة تسعة عشر آخرين. ودعا المجلس حكومة مالي الانتقالية إلى الإسراع في التحقيق في هذا الهجوم وتقديم الجناة إلى العدالة. كما أعرب المجلس عن قلقه إزاء الحالة الأمنية في مالي والبعد عبر الوطني للتهديد الإرهابي في منطقة الساحل. وحث أعضاء المجلس الأطراف المالية على التنفيذ الكامل دون مزيد من التأخير لاتفاق عام 2015 بشأن السلام والمصالحة في مالي. وكرر أعضاء المجلس دعمهم الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والكيانات الأمنية الأخرى المتواجدة في مالي وفي منطقة الساحل، على النحو المذكور في القرار 2531 (2020). وأكد كثيرون أن الجهود التي تبذلها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية وغيرها من الجماعات الإجرامية المنظمة ستسهم في خلق بيئة أكثر أماناً في منطقة الساحل.

منطقة البحيرات الكبرى

في 12 نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات عبر الفيديو لمناقشة الوضع في منطقة البحيرات الكبرى.

واستمع المجلس إلى إيجاز من المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، هوانغ جيا، ورئيس لجنة بناء السلام محمد فتحي أحمد إدريس (مصر). وقدم المبعوث الخاص التقرير نصف السنوي للأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون ولجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (إطار السلام والأمن والتعاون). وقدم معلومات عن التطورات الرئيسية في المنطقة، بما في ذلك جهود دول المنطقة لتعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك التعاون في مواجهة التحديات الأمنية. كما أطلع المجلس على عملية إعداد خطة عمل لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع النزاعات وحل النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى. وأطلع رئيس لجنة بناء السلام المجلس على أنشطة اللجنة وانخراطها مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لدعم المنطقة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون الأمني وتعزيز دور المرأة والشباب وتعزيز الصمود، من بين أمور أخرى. وشدد على ضرورة حشد المزيد من الدعم الدولي لبناء السلام ولمبادرات التعاون الإقليمي في سياق أوسع لإطار السلام والأمن والتعاون، كما شجع ما يُبذل من جهود مشتركة لتعزيز الشفافية والإدارة الإقليمية المتكاملة للموارد الطبيعية.

ورحب أعضاء المجلس بالتزام القادة في المنطقة بتعزيز العلاقات وبناء الثقة وتعزيز التعاون. وأعربوا عن قلقهم إزاء الوضع الأمني غير المستقر، لا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، فضلا عن الوضع الإنساني في المنطقة الذي تفاقم بسبب الأثر السلبي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وخصوصا على النساء. وأكد أعضاء المجلس من جديد الدور المركزي للإطار وأعربوا عن دعمهم للاستراتيجية بهدف ضمان الاستقرار الدائم في المنطقة.

وبعد الإحاطة الإعلامية، أجرى المجلس مشاورات شارك فيها المبعوث الخاص لمواصلة مناقشة الوضع في المنطقة.

السودان وجنوب السودان

في 14 نيسان/أبريل، بناءً على طلب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، عقد المجلس حواراً تفاعلياً غير رسمي عبر الفيديو بشأن الوضع في دارفور (السودان). وشارك في الاجتماع الممثل الخاص للأمين العام للسودان، فولكر بيرتيس، والقائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة. وأطلع المجلس على آخر المستجدات من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وحكومة السودان بشأن العنف الطائفي وما طرأ من تطورات في دارفور في مطلع نيسان/أبريل. كما ناقش أعضاء المجلس ما يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة من دعم إضافي للحكومة في مجال حماية المدنيين.

وفي 26 نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة عبر الفيديو لمناقشة الوضع في أبيي. وقام وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان بيير لاكروا، والمبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي، بارفيه أونانغا - أنيانغا، بإحاطة المجلس بالتقدم المحرز بين جنوب السودان والسودان لحل نزاع أبيي، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في تنفيذ الولاية المكلفة بها. وشدد مقدما

الإحاطة على أن التقارب الجديد بين السودان وجنوب السودان لم يترجم بعد إلى تحسينات كبيرة ميدانيا فيما يتعلق بحل قضية أبيي. وشدد وكيل الأمين العام على أن المشاورات بين الأطراف المعنية بشأن استراتيجية خروج قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لم تكن حاسمة ودعا المجلس إلى تجديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر للسماح بإجراء مزيد من المشاورات.

وأعرب أعضاء المجلس خلال الجلسة عن أملهم في أن يبني السودان وجنوب السودان على أساس الزخم الحالي في علاقاتهما للتوصل إلى حل مناسب لقضية أبيي. وفي إشارة إلى الحالة الأمنية الهشة في أبيي، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لدور القوة الأمنية المؤقتة في الاضطلاع بمسؤولياتها، بما في ذلك حماية المدنيين. ولوحظ أيضا أنه ينبغي زيادة تعزيز الحوار والمصالحة بين مختلف الطوائف في أبيي. وفيما يتعلق بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، أقر أعضاء المجلس بإحراز بعض التقدم نحو بلوغ المعايير التي حددها المجلس. كما تحدث أمام المجلس ممثلون من إثيوبيا وجنوب السودان والسودان.

وبعد انتهاء الجلسة المفتوحة عبر الفيديو، أجرى المجلس مشاورات شارك فيها وكيل الأمين العام لعمليات السلام والمبعوث الخاص للقرن الأفريقي لمواصلة مناقشاته. وطرح أعضاء المجلس أسئلة على مقدمي الإحاطة تتعلق بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والسبل التي تمكن المجلس من مواصلة دعم السودان وجنوب السودان من أجل حل مسألة أبيي.

إثيوبيا

في 15 نيسان/أبريل، عقد المجلس مشاورات في إطار "أي مسائل أخرى" بشأن الحالة الإنسانية في إثيوبيا، شارك فيها الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة، تايي أتسكي - سيلاسي أمدي، ورئيس مفوضية إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية في إثيوبيا، ميتكو كاسا.

وفي 22 نيسان/أبريل، أصدر المجلس بيانًا صحفيًا بشأن إثيوبيا، أشار فيه بقلق إلى الوضع الإنساني في منطقة تيغراي. واعترف أعضاء المجلس بالجهود التي تبذلها حكومة إثيوبيا لتقديم المساعدة الإنسانية وزيادة إيصال المساعدات الإنسانية، بينما أقر بأن التحديات الإنسانية لا تزال قائمة. ودعا المجلس إلى توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية ووصول المساعدات الإنسانية دون قيود إلى جميع المحتاجين، بما في ذلك في سياق حالة الأمن الغذائي. ودعا المجلس إلى مواصلة جهود الإغاثة الدولية بما يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، بما في ذلك الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية. وأعرب المجلس عن عميق قلقه إزاء ما يتردد من مزاعم عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك تقارير عن أعمال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في منطقة تيغراي، ودعا المجلس إلى إجراء تحقيقات للعثور على المسؤولين وتقديمهم إلى العدالة. ورحب المجلس بالتحقيق المشترك الذي أجرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واللجنة الإثيوبية لحقوق الإنسان في الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان. كما رحب المجلس بمشاركة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في هذه القضية. وشدد المجلس على ضرورة الامتثال الكامل للقانون الدولي، وجدد دعمه القوي للجهود والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ليبيا

في 16 نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بالإجماع قرارين بشأن الوضع في ليبيا. وباتخاذ القرار 2570 (2021)، أقر المجلس اقتراح الأمين العام بشأن تكوين والجوانب العملية لعنصر مراقبة وقف إطلاق النار في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل دعم اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وآلية مراقبة وقف إطلاق النار التي تقودها وتملكها ليبيا، وذلك بهدف تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020. كما طلب المجلس إلى الأمين العام أن يتشاور مع المجلس بشأن أي زيادة في العدد الأقصى الأولي لمراقبي وقف إطلاق النار التابعين لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وأن يدرج في تقاريره المنتظمة آخر ما استجد من معلومات عن الدعم الانتخابي الذي تقدمه البعثة، وتنفيذ وقف إطلاق النار، والتقدم الذي أحرزته آلية المراقبة، ونشر المراقبين ومعايير مغادرتهم في آخر المطاف.

وبموجب قراره 2571 (2021)، قرر المجلس تمديد الإذن بما يتخذ من إجراءات ضد التصدير غير المشروع للنفط الخام والمنتجات البترولية الأخرى من ليبيا حتى 30 تموز/يوليه 2022، وجدد ولاية فريق الخبراء الذي يساعد لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار 1970 (2011) بشأن ليبيا حتى 15 آب/أغسطس 2022 وطلب إلى الفريق تقديم تقرير مؤقت في موعد أقصاه 15 كانون الأول/ديسمبر 2021، متبوعاً بتقرير نهائي في موعد أقصاه 15 حزيران/يونيه 2022 مشفوعاً باستنتاجاته وتوصياته.

وفي 29 نيسان/أبريل، بناءً على طلب من تونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكينيا والنيجر، عقد المجلس حواراً تفاعلياً شخصياً غير رسمي حول الوضع في ليبيا. وخلال الاجتماع، قدم المبعوث الخاص للأمين العام لليبيا، يان كوبيش، ومنسق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ريزدون زيننجا، إحاطة إلى المجلس. كما شارك في الاجتماع الممثلان الدائم للليبيا وتشاد لدى الأمم المتحدة. وركزت المناقشة على إجراءات دعم الليبيين في جهودهم لتحقيق السلام والأمن، بما في ذلك تنفيذ أحكام اتفاق 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 لوقف إطلاق النار، وكذلك تأثير خروج القوات الأجنبية والمرتبقة من ليبيا إلى دول في المنطقة.

الصومال

في 20 نيسان/أبريل، بناءً على طلب المملكة المتحدة، عقد المجلس حواراً تفاعلياً غير رسمي بشأن الحالة في الصومال، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

وفي 23 نيسان/أبريل، أصدر المجلس بياناً صحفياً أعرب فيه عن قلقه العميق إزاء استمرار المأزق السياسي والخلاف بين القادة السياسيين في البلد بشأن نموذج الانتخابات. وأكد أعضاء المجلس أن الخلاف المستمر حول النموذج الانتخابي لم يعطل فقط هذا التقدم الذي تم تحقيقه بشق الأنفس، بل أدى إلى تحويل الانتباه عن المشاكل الملحة مثل الفيضانات والجفاف والجراد الصحراوي وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحة التهديد الإرهابي لحركة الشباب. وشدد المجلس على أن توافق الآراء سيكون حيوياً لتحقيق النجاح في تنفيذ أي نموذج انتخابي، وأشار إلى أن اتفاق 17 أيلول/سبتمبر 2020 لا يزال هو الأساس الوحيد الذي أقرته حتى الآن حكومة الصومال الاتحادية وجميع الولايات الأعضاء في الاتحاد. ودعوا قادة البلد إلى الاعتراف بالعديد من مجالات الاتفاق التي تم التوصل إليها والبناء عليها، وحل ما تبقى من خلافاتهم ووضع مصالح الشعب الصومالي أولاً، ضمن عملية انتخابية يقودها الصوماليون ويتحملون مسؤوليتها، وفي إطار جدول زمني متفق عليه في أسرع وقت ممكن. وأدان أعضاء المجلس جميع

الاعتداءات الإرهابية في الصومال والمنطقة، وأكدوا من جديد احترامهم لسيادة الصومال واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية ووحدته.

الصحراء الغربية

في 21 نيسان/أبريل، عقد المجلس مشاورات عبر الفيديو لمناقشة الوضع في الصحراء الغربية. وقدم الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية، كولين ستيوارت، والموظف المسؤول عن مكتب الأمين العام المساعد لشؤون أفريقيا، مايكل كينغسلي - نايناه، إحاطة للمجلس.

وناقش كينغسلي - ناياه الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لاستئناف العملية السياسية في الصحراء الغربية. وأشار إلى بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي حول الصحراء الغربية في 9 نيسان/أبريل. وشدد على أهمية تعيين مبعوث شخصي جديد للأمين العام، وذكر بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإيجاد المرشح المناسب. كما دعا الأطراف المعنية إلى التحاور المباشر بحسن نية. وقدم الممثل الخاص إحاطة عن الحالة الميدانية والتدابير التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وأكد أن الوضع الأمني آخذ في التدهور، وأن استمرار الأعمال العدائية بين الجانبين سيؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار وعدم الاستدامة في المنطقة. وأعرب عن قلقه إزاء التحديات والصعوبات التي تواجه البعثة في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك الحفاظ على الاتصالات مع الأطراف المعنية.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء التطورات الميدانية في الصحراء الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحثوا الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي أعمال من شأنها تصعيد الموقف. ودافعوا عن عمل البعثة ودعوا إلى تعيين مبعوث شخصي جديد للسماح باستئناف العملية السياسية. وشدد العديد من الأعضاء على أهمية استئناف المفاوضات والحوار بحسن نية من أجل البحث عن حل سياسي. وأثثوا على العمل الدؤوب الذي قام به الممثل الخاص خلال فترة ولايته.

آسيا

ميانمار

في 30 نيسان/أبريل، عقد مجلس الأمن جلسة خاصة عبر الفيديو بشأن الوضع في ميانمار. وقام وزير خارجية بروناي دار السلام الثاني، سعادة داتو إريوان بهين يوسف، بصفته الرئيس الحالي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بإحاطة المجلس على نتائج اجتماع قادة الرابطة الأخير فيما يتعلق بالوضع في ميانمار وكذلك جهود الرابطة في مساعدة شعب ميانمار على مدى السنوات الأخيرة. وقدمت المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى ميانمار، كريستين شرانر بورغنر، إحاطة للمجلس بشأن زيارتها المستمرة للمنطقة وآخر التطورات الميدانية.

ورحب أعضاء المجلس بعقد اجتماع قادة الرابطة في 24 نيسان/أبريل 2021، وبيان الرئيس و "توافق النقاط الخمس" الذي تم التوصل إليه. وكرر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم القوي للدور الإيجابي والبناء الذي تقوم به الرابطة في تيسير التوصل إلى حل سلمي دعماً لشعب ميانمار، وأثثوا على جهود الرابطة المستمرة للتعامل مع جميع الأطراف المعنية في ميانمار، وشجعوا استمرار قيادة الرابطة في هذا المسعى. وشجع أعضاء المجلس أيضاً على تأمين تكامل عمل المبعوثة الخاصة مع عمل الرابطة، وأعربوا عن أملهم في أن تقوم المبعوثة الخاصة بزيارة ميانمار في أقرب وقت ممكن.

وتبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن الحالة في ميانمار ودعوا جميع الأطراف في ميانمار إلى وقف أعمال العنف والتحلي بضبط النفس والامتناع عن ارتكاب أعمال عنف وإجراء الحوار والمصالحة لصالح شعب ميانمار، وكذلك من أجل السلام والاستقرار في المنطقة.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية)

في 6 نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة عبر الفيديو حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2118 (2013) بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وقدمت وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو إحاطة إلى المجلس بشأن التقرير الشهري التسعين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2021/305). وأبلغت المجلس بعمل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية في البلد، بما في ذلك التواصل الحالي بين فريق تقييم إعلان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطة الوطنية السورية فيما يتعلق بتوضيح ما بقي من قضايا لم يُبت فيها في التصريح الأولي. كما أبلغ وكيل الأمين العام المجلس بالتصويت المقبل على القرار المتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية في الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفي 28 نيسان/أبريل، اجتمع مجلس الأمن من أجل إحاطة بواسطة التداول بالفيديو عن بعد بشأن العملية السياسية والوضع الإنساني في البلد. واستمع المجلس إلى إحاطة من المبعوث الخاص للأمين العام لسورية، غير أوتو بيدرسن، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك. وأعرب المبعوث الخاص عن قلقه إزاء الوضع الأمني غير المستقر وخطر التصعيد على الرغم من الهدوء النسبي الذي استمر لأكثر من عام، وجدد دعوته لوقف الأعمال العدائية في كل أنحاء البلد. وأطلع المجلس على مقترحة، "مقترح سد الفجوة" والتعامل مع الأطراف السورية للسعي إلى إحراز تقدم في محادثات اللجنة الدستورية المقبلة، وشدد كذلك على ضرورة التطبيق الكامل للقرار 2254 (2015). كما أكد المبعوث الخاص على ضرورة الاضطلاع بدبلوماسية دولية بناءة وشاملة من أجل إيجاد حل للأزمة الحالية. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، قدم وكيل الأمين العام إحاطة إلى المجلس بعد صدور تقرير السنتين يوما للأمين العام عن هذا الموضوع (الوثيقة S/2021/390). وسلط الضوء على الوضع الإنساني الصعب في البلد، وتأثير الأزمة الاقتصادية، وخطورة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وحماية المدنيين. لذلك شدد على أهمية الحفاظ على وصول المساعدات الإنسانية، وكذلك تكثيف المساعدات الإنسانية إلى 12,3 مليون شخص محتاج في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية. وجدد أعضاء المجلس التأكيد على الدور الحيوي لتنفيذ القرار 2254 (2015) من أجل تحقيق حل سياسي دائم للأزمة في البلد. كما أعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية والتي تفاقت بسبب الأزمة الاقتصادية وتأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

اليمن

في 16 نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة عبر الفيديو حول الوضع في اليمن واستمع إلى إحاطة من قبل المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتين غريفيث، ووكيل الأمين العام للشؤون

الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك. وأشار المبعوث الخاص إلى أهمية الوحدة الدولية لإيجاد حل لإنهاء أكثر من ست سنوات من النزاع في اليمن. وأوضح المبعوث الخاص أن رحلته الأخيرة إلى بعض دول منطقة الخليج كانت لتسهيل وقف إطلاق النار على مستوى البلاد، وإعادة فتح مطار صنعاء ورفع القيود في موانئ الحديدة. كما أعرب عن قلقه إزاء اشتداد القتال في عدة جبهات في اليمن، وخاصة في مأرب. وأكد وكيل الأمين العام لوكوك أن اليمن لا يزال يمثل أكبر أزمة إنسانية في العالم، وأن الموجة الثانية من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد أصابت السكان بشدة. ودعا إلى تقديم مزيد من الدعم للاستجابة للجائحة وفي المجالات الحرجة الأخرى، مثل حماية المدنيين. كما حث المانحين الدوليين على زيادة التمويل وتبديد ثمن المساعدات الإنسانية في اليمن على وجه السرعة.

وبعد الإحاطة الإعلامية عبر الفيديو، أجرى المجلس مشاورات لمواصلة مناقشته. وتناول المبعوث الخاص أسئلة أعضاء المجلس حول ضرورة تسريع عملية السلام، بما في ذلك تقديم المجلس ما يكفي من دعم، وكذلك ما طرأ من تطورات في تنفيذ اتفاقية ستوكهولم واتفاق الرياض ومشاركة المرأة اليمنية في العملية السياسية. وفي اليوم نفسه، أصدر المجلس بيانًا صحفيًا، دعا فيه جميع الأطراف إلى الانخراط بشكل بناء مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة والتفاوض، دون شروط مسبقة، لوقف إطلاق نار فوري على مستوى البلاد، وإجراء تسوية سياسية شاملة للجميع يتولاها اليمنيون، وفقًا للأحكام ذات الصلة من قرارات مجلس الأمن الدولي بما في ذلك القراران 2216 (2015) و 2565 (2021). وأدان المجلس التصعيد المستمر في مأرب وشن هجمات على السعودية عبر الحدود. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء الحالة الاقتصادية والإنسانية المتردية، بما في ذلك المجاعة التي طال أمدها والخطر المتزايد لحدوث مجاعة واسعة النطاق. وشددوا على أهمية تسهيل دخول الواردات التجارية الهامة والمساعدات الإنسانية. وشدد أعضاء المجلس على مسؤولية الحوثيين فيما يتعلق بناقله النفط صافر، ودعوا إلى التسهيل العاجل للوصول غير المشروط والأمن لخبراء الأمم المتحدة لإجراء مهمة تقييم وإصلاح أساسية، بما يضمن التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، وشددوا على ضرورة الانتهاء من القضايا العالقة، وأشاروا إلى المناقشة البناءة التي جرت مؤخرًا في هذا الصدد.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في 22 نيسان/أبريل، في المناقشة الفصلية المفتوحة حول البند المعنون "الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"، استمع المجلس إلى إحاطة من تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ورين بولسن، مدير شعبة التنسيق، بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأبلغ المنسق الخاص أعضاء المجلس بالتطورات المتعلقة بالإعداد للانتخابات الفلسطينية. وسلط الضوء أيضًا على التهديد الذي تمثله جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ودعا المنسق الخاص إسرائيل إلى وقف تقدم المستوطنات، وهدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وفقًا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، والسماح للفلسطينيين بتطوير مجتمعاتهم. وبخصوص الاشتباكات العنيفة في القدس القديمة منذ بداية شهر رمضان، قال إن على قوات الأمن الإسرائيلية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وألا تستخدم القوة إلا عندما لا يكون هناك مناص من ذلك. كما دعا إلى الوقف الفوري لإطلاق الصواريخ على التجمعات السكانية الإسرائيلية. وأكد التزام الأمم المتحدة بالعمل على تحقيق حل الدولتين بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

وأطلع مدير شعبة التنسيق المجلس على تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما قدم عرضاً عن آخر مستجدات النشاط الاستيطاني وهدم المباني المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير. وأفاد بأن 970 فلسطينياً في القدس الشرقية، واجهوا مخاطر الإخلاء بسبب القضايا المعروضة على المحاكم الإسرائيلية من قبل مجموعات المستوطنين بشكل رئيسي. وأشار إلى أن أعمال العنف والهدم والتهديد بالطرد جعلت الفلسطينيين يشعرون بعدم الأمان حتى في منازلهم.

ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز مؤخراً في الإعداد للانتخابات. وكرر الكثيرون دعمهم لحل الدولتين وللجهود التي بذلتها الأطراف المعنية في الآونة الأخيرة لاستئناف عملية السلام، وشجعوا جميع المبادرات لتحقيق هذه الغاية. وحثوا الأطراف على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب يمكن أن تقوض آفاق عملية السلام. ودعوا إسرائيل إلى وقف نشاطها الاستيطاني وهدم منازل الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. وفيما يتعلق بالوضع الإنساني، أعرب المتحدثون عن قلقهم إزاء الظروف المعيشية المتردية للفلسطينيين، وخاصة في غزة، في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وكرروا دعمهم الكامل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ودعوا جميع المانحين الدوليين إلى مواصلة تقديم مساهمات مالية للوكالة أو التخطيط لتقديمها.

أوروبا

بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

في 13 نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة عبر الفيديو بشأن الحالة في كوسوفو، وأدلى خلالها ظاهر تانين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ببيان. بالإضافة إلى ذلك، أدلى كل من وزير خارجية صربيا، نيكولا سيلاكوفيتش، ودونيك جيراغلا من كوسوفو ببيان. وسلط الممثل الخاص الضوء على التطورات الرئيسية التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والتي تميزت، من بين أمور أخرى، بتنظيم انتخابات تشريعية على خلفية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وحث القادة على توخي الحذر بشأن تأثيرات البيانات العامة من أجل تعزيز ثقة عامة الناس خلال هذه العملية الهشة. كما أطلع المجلس على الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للتعامل مع القادة في بريشتينا وبلغراد وعلى مقترحات بشأن سبل المضي قدماً من خلال الحوار والمصالح المشتركة. وفي الوقت نفسه، أعرب عن أمله في أن يدعم أعضاء المجلس تحقيق مستقبل أكثر سلاماً وازدهاراً في كوسوفو والمنطقة. وناقش أعضاء المجلس دور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والممثل الخاص والتطورات الأخيرة في كوسوفو. ودعا العديد من الأعضاء جميع الأطراف إلى تعزيز الوحدة والمشاركة في الحوار والسعي إلى الوصول إلى حل طويل الأمد وحل النزاع. وحث بعض الأعضاء الجانبين على تنفيذ الاتفاقات الموقعة.

الأمريكتان

كولومبيا

في 21 نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة إحاطة عبر الفيديو واستمع إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، كارلوس رويس ماسيو، بشأن التطورات الأخيرة في كولومبيا. ورحب الممثل الخاص بالاجتماع الذي عُقد بين الرئيس إيبان دوكي وزعيم حزب الكوميونات، رودريغو لوندونو، لمناقشة حالة تنفيذ اتفاق السلام النهائي. وارتأى أن الروح البناءة لذلك الاجتماع وفرت أساساً متيناً للأطراف لمواصلة العمل معاً لتنفيذ اتفاق السلام النهائي على الرغم من وجهات نظرهم المختلفة. كما شجّع الأطراف على مواصلة تحديد خارطة الطريق لما تبقى من الإطار الزمني المتصور لتنفيذها الشامل المتفق عليه في الاجتماع، ومضاعفة الجهود لتعزيز إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإعطائهم ضمانات أمنية، والبقاء ملتزمين بالبناء على الإنجازات التي تم تحقيقها، وإيجاد حل للتحديات العالقة، والمضي قدماً بمساعدة جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الكولومبي.

وناقش أعضاء المجلس الجهود المبذولة والتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام النهائي وأشاروا إلى التحديات المتعددة التي لا تزال كولومبيا تواجهها في حل المشاكل الهيكلية، بما في ذلك تلك التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لتوسيع ولاية البعثة لتشمل رصد الامتثال لأحكام الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام.

القضايا المواضيعية ومسائل أخرى

تمديد ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004)

في 22 نيسان/أبريل، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2572 (2021)، الذي أعاد فيه تأكيد دعمه المستمر لعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) وقرر تمديد ولاية اللجنة حتى 28 شباط/فبراير 2022 بمساعدة مستمرة من فريق الخبراء التابع لها، على النحو المحدد في الفقرة 5 من القرار 1977 (2011). وقرر المجلس أيضاً في قراره 2572 (2021) أن تواصل اللجنة، مع استمرارها بعملها الحالي وفقاً لولايتها، إجراء واستكمال الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004) وتقديم تقرير إلى المجلس عن اختتام الاستعراض.

التحديات للسلم والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في 24 نيسان/أبريل، أصدر المجلس بياناً صحفياً أدان فيه أعضاء المجلس بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في كويتا بباكستان يوم الأربعاء 21 نيسان/أبريل 2021، والذي تبنته حركة طالبان باكستان وأسفر عن مقتل خمسة أشخاص على الأقل. وأعرب أعضاء المجلس عن عميق تعاطفهم وتعازيهم لأسر الضحايا ولحكومة باكستان. وأكدوا مجدداً أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وشدد أعضاء المجلس على ضرورة محاسبة مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية المشينة ومنظميها ومموليها ورعاتها وتقديمهم إلى العدالة، وحثوا جميع الدول، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة، على التعاون بنشاط مع حكومة باكستان وجميع السلطات المعنية الأخرى في هذا الصدد.

أهم الأحداث

صون السلم والأمن الدوليين

في 8 نيسان/أبريل، عقد مجلس الأمن المناقشة الوزارية المفتوحة عبر الفيديو حول موضوع "الأعمال المتعلقة بالألغام والحفاظ على السلام: شراكات أقوى لتحسين الأداء" في إطار البند المعنون "صون السلم والأمن الدوليين". وترأس المناقشة بوي ثانه سون، وزير خارجية فييت نام. وتحدث في المناقشة المفتوحة الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ومدير مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية ستيفانو توسكانو، وسفيرة النوايا الحسنة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ميشيل يوه، ومدير البرنامج الإقليمي ونغوين ثي ديو لينه مدير مشروع "إصلاح البيئة وتحييد آثار الحرب" - المعونة الشعبية النرويجية في فييت نام. وأشار الأمين العام إلى أنه تم إحراز تقدم في الإجراءات المتعلقة بالألغام ولكن التحديات ازدادت حدة. وشدد على ضرورة تمتين الإرادة السياسية وإقامة تعاون وشراكة قويتين في الأعمال المتعلقة بالألغام بين الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وشدد توسكانو على أهمية بقاء الإجراءات المتعلقة بالألغام على جدول أعمال المجلس وشدد على أن الإجراءات المتعلقة بالألغام مطلوبة أكثر من أي وقت مضى، لأنها تنقذ الأرواح وتمكن من تحقيق التنمية. وسلطت السيدة يوه الضوء على الصلة بين الإجراءات المتعلقة بالألغام وأهداف التنمية المستدامة، والعمل الإضافي للحد من المخاطر وبناء مستقبل أفضل للمجتمعات المتضررة من الألغام، وأهمية التمويل والشراكة الجديدة، فضلاً عن الالتزامات الإضافية للقضاء على الألغام الأرضية ومساعدة الضحايا. ولاحظت السيدة ديو لينه أن ما يقرب من 3 500 شخص لقوا مصرعهم وأصيب 5 000 آخرون بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب في مقاطعة كوانغ تري في فييت نام وحدها منذ عام 1975. وشددت على الحاجة إلى القدرة الوطنية والملكية الوطنية، وتبادل التجارب والخبرات في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وزيادة دور المرأة ومشاركتها، فضلاً عن التنسيق الوثيق بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية على المستويات العملية والإدارية والسياساتية. وخلال المناقشة المفتوحة، سلط أعضاء المجلس الضوء على الآثار والتهديدات التي تشكلها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة. وشدد العديد من الأعضاء على استمرار ارتفاع عدد الضحايا، بمن فيهم النساء والأطفال والموظفون المشاركون في برامج وعمليات إنفاذ القانون والعمل الإنساني وحفظ السلام وإعادة التأهيل والتطهير. وتم التأكيد على إحراز تقدم، بما في ذلك دعم إزالة الألغام ومساعدة الضحايا في العديد من البلدان المتضررة، مثل أفغانستان والعراق والجمهورية العربية السورية. وأكد بعض المتحدثين أن القانون الدولي والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالألغام الأرضية والذخائر العنقودية وبعض الأسلحة التقليدية تؤدي دوراً هاماً. وشجع أعضاء المجلس أيضاً استمرار الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للتخفيف من الخطر الذي يهدد المدنيين من الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والعبوات الناسفة. ودعوا إلى شراكة أفضل من أجل تنفيذ أفضل للأعمال المتعلقة بالألغام. وأشار العديد من أعضاء المجلس إلى القرار 2365 (2017) والقرارات الأخرى ذات الصلة، وأكدوا التزامهم بالإجراءات المتعلقة بالألغام، بهدف المساهمة في حماية المدنيين ودعم جهود تحقيق الاستقرار وبناء السلام في النزاعات المسلحة وحالات ما بعد النزاع.

وفي نهاية المناقشة، أصدر المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2021/8)، أكد فيه، في جملة أمور، التزامه بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأشار المجلس إلى قراره 2365 (2017)، وشدد على أهمية الإجراءات المتعلقة بالألغام، وأعرب عن بالغ قلقه إزاء ارتفاع عدد الضحايا المدنيين بسبب

الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والعبوات الناسفة، وانعدام الأمن الذي تفاقم بسبب هذه الأسلحة التي تهدد سلام الدول الأعضاء وأمنها واستقرارها وتعيق حرية حركة عمليات حفظ السلام ووصول المساعدات الإنسانية. وشدد المجلس على الأهمية التي يوليها لسلامة وأمن حفظة السلام في الميدان، وضرورة أن تضمن البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، عند الاقتضاء، تزويد جميع حفظة السلام في الميدان بالمعدات والإعلام والتدريب للتخفيف من حدة التهديد الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والعبوات الناسفة. وأكد المجلس من جديد أهمية الشراكة والتعاون بين السلطات الوطنية والأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى المعنية لنجاح الإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي هذا الصدد، أكد أعضاء المجلس من جديد الدور الأساسي للدول الأعضاء في جهود الإجراءات المتعلقة بالألغام ورحبوا بالدور الداعم للأمم المتحدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، وشجعوا الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة على تعزيز الدعم المقدم إلى المناطق المتضررة من الألغام الدول الأعضاء بناءً على طلبها، في إطار جهودها لتنفيذ القرار 2365 (2017)، وكذلك القرارات الأخرى ذات الصلة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام.

العنف الجنسي في النزاعات

في 14 نيسان/أبريل، عقد المجلس مناقشة مفتوحة عبر الفيديو بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع. وقدمت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، براميل باتن، ونديس موكونغي الحائز على جائزة نوبل للسلام، وبياتريكس كوليجن المستشارة الأقدم لشؤون حماية المرأة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكارولين أتييم مديرة شبكة النساء ذوات الإعاقة في جنوب السودان، إحاطة للمجلس.

وشددت الممثلة الخاصة على ضرورة تقييم ومعالجة الثغرات المتبقية، بما في ذلك الحواجز الهيكلية والمؤسسية والاجتماعية والثقافية، والأسباب الجذرية، ونقص الإبلاغ، وثغرات المساءلة والتعويض، التي تفاقم بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي هذا السياق، أعربت عن قلقها إزاء تحديات الحماية الجديدة القائمة على نوع الجنس، حيث تُترك النساء المهمشات أكثر تخلفاً عن الركب في مواجهة أزمات النزاع المتداخلة، ونقص تغطية الخدمات في المناطق المعزولة. كما سلطت الضوء على العلاقة بين العنف الجنسي والاتجار بالأشخاص والتطرف العنيف، ودعت إلى تعزيز الالتزامات والموارد لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. وأعرب موكونغي عن قلقه إزاء انتشار العنف الجنسي في حالات النزاع، بينما ظلت المساعدة والدعم والعدالة والتعويضات للضحايا غير متوفرة والاستجابات ناقصة التمويل. كما أبلغ المجلس بالجهود المستمرة التي يبذلها مستشفى بانزي للاستجابة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في نموذج مساعدة شامل يركز على احتياجات الناجيات. وشاركت المستشارة الأقدم لشؤون حماية المرأة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى تجربتها في التعامل مع ضحايا العنف الجنسي في جمهورية أفريقيا الوسطى والتحديات التي واجهتها في الاستجابة لهذا العمل الذي تأثر بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقدمت السيدة أتييم، وهي أول امرأة مصابة بالصمم تقدم إحاطة للمجلس، إيجازاً عن المخاطر المتزايدة التي تواجهها النساء والفتيات ذوات الإعاقة أثناء النزاعات واقترحت على المجلس طرقاً لكيفية معالجة هذه المشكلة بشكل أفضل.

وكرر أعضاء المجلس تأكيد التزاماتهم القوية بالتصدي للعنف الجنسي ومنعه في حالات النزاع، لا سيما في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وأكد العديد من الأعضاء ضرورة بذل جهود أكبر لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، وضمان وصول الضحايا إلى الخدمات الصحية والنفسية والقانونية، وفي الوقت نفسه زيادة دور المرأة ومشاركتها في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وعمليات السلام. وطُرح عدد من المقترحات خلال المناقشة، بما في ذلك ضمان جبر الضرر للضحايا وتعزيز المقاضاة والمساءلة والنظر في فرض عقوبات على الجناة. كما تم التأكيد على ضرورة إنهاء النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية وتعزيز الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات. بالإضافة إلى البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس، ساهمت 47 دولة ومنظمتان دوليتان أيضًا في المناقشة المفتوحة من خلال بيانات مكتوبة.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

في 19 نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى عبر الفيديو بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تعزيز بناء الثقة والحوار في منع النزاعات وحلها. وترأس نغوين شوان فوك، رئيس فييت نام، المناقشة المفتوحة. واستمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والأمين العام السابق بان كي - مون، وممثلو مختلف المنظمات الإقليمية، وهي الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجامعة الدول العربية ورابطة دول جنوب شرق آسيا.

وسلط الأمين العام الضوء على التعاون بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز السلام والاستقرار في عدد من البلدان، بما في ذلك البوسنة والهرسك وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والسودان وليبيا ومالي. وأشار أيضًا إلى التعاون مع رابطة دول جنوب شرق آسيا عبر طيف السلام والأمن، فضلًا عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وشدد الأمين العام على التزامه بتعزيز المشاركة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز بناء الثقة والحوار. وشدد الأمين العام السابق على الأدوار البارزة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز بناء الثقة والحوار في منع النزاعات وحلها. وتبادل ممثلون من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجامعة الدول العربية ورابطة دول جنوب شرق آسيا تجاربهم وأفضل ممارساتهم في مجال منع نشوب النزاعات وحلها من خلال تعزيز بناء الثقة والحوار.

وأقر رؤساء الدول والوزراء وكبار المسؤولين وغيرهم من ممثلي أعضاء المجلس بالمساهمة المهمة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز الثقة والحوار في دعم جهود منع النزاعات وحلها. وبالإضافة إلى البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس، ساهمت 30 دولة ومنظمة دولية واحدة أيضًا في المناقشة المفتوحة من خلال بيانات مكتوبة.

واعتمد المجلس بيانًا رئاسيًا بشأن هذا الموضوع (S/PRST/2021/9). وشدد المجلس في البيان على ضرورة حشد الجهود الدولية لبناء سلام مستدام لتعزيز السلام والثقة بين الأطراف المعنية. وسلم المجلس في بيانه بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تحتل مكانة جيدة في تعزيز الثقة والالتزام والحوار بين الأطراف المعنية في مناطقها. ولذلك شجع المجلس المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على الاستفادة الكاملة من ميزتها النسبية ومن الآليات القائمة لتعزيز بناء الثقة والحوار لتحسين استعدادها لتقديم المساعدة

اللازمة للدول الأعضاء فيها، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والترتيبات ذات الصلة بين كل منظمة إقليمية وأعضائها، في محاولة لمنع النزاعات وحلها سلمياً. كما أشاد المجلس بجهود الأمانة العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم، عند الاقتضاء، معلومات وملاحظات بشأن الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز تدابير بناء الثقة والحوار في التقرير الذي يقدم كل سنتين إلى مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى، وكذلك تقديم التوصيات ذات الصلة في تقارير خطية منتظمة إلى المجلس بشأن المسائل التي ينظر فيها.

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

في 27 نيسان/أبريل، عقد المجلس نقاشاً وزارياً مفتوحاً عبر الفيديو حول موضوع "حماية الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة"، برئاسة بوي ثانه سون، وزير خارجية فييت نام. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر ماويرر ورئيس مجلس إدارة معهد السلام الدولي كيفن رود إحاطة للمجلس.

وأعرب وكيل الأمين العام في بيانه عن قلقه العميق إزاء تدمير ممتلكات المدنيين والأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، مثل الغذاء والأدوية والمستشفيات ومنشآت المياه، وكذلك إزاء حالة انعدام الأمن الغذائي من جراء النزاعات والهجمات والتحديات ضد المرافق الطبية والعاملين في مجال الرعاية الصحية. ودعا إلى زيادة الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والاستجابة لدعوة الأمين العام لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وأبرز ماويرر، من بين أمور أخرى، ضرورة ضمان احترام القانون الدولي الإنساني، واعتماد سياسات بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة في المناطق المأهولة بالسكان، وضمان امتثال العقوبات وتدابير مكافحة الإرهاب للقانون الدولي الإنساني. وشدد السيد رود على أهمية الوقاية من خلال مراقبة الهجمات ضد البنية التحتية الأساسية واتباع نهج شامل لإعادة التأهيل وإعادة الإعمار.

وأعرب الوزراء وكبار المسؤولين وغيرهم من ممثلي أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء الهجمات على المدنيين وتدمير الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة في النزاع المسلح، ودعوا إلى الامتثال الكامل للالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي من قبل جميع أطراف النزاع المسلح وأكدوا دعمهم القوي لدعوة الأمين العام لوقف إطلاق النار العالمي في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبصرف النظر عن البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس، ساهمت 32 دولة أيضاً في المناقشة المفتوحة من خلال البيانات المكتوبة.

وفي ختام المناقشة المفتوحة، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2573 (2021)، الذي شاركت في رعايته 65 دولة عضو في الأمم المتحدة، بما في ذلك جميع أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر. وفي القرار، أعرب المجلس عن إدانته القوية للهجمات في حالات النزاع المسلح الموجهة ضد المدنيين وغيرهم من الأشخاص المحميين أو الأشياء المدنية، وكذلك استخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب في عدد من حالات النزاع المسلح، وحرمانهم بصورة غير قانونية من وصول المساعدات الإنسانية وحرمان المدنيين من الأشياء التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة. وطالب المجلس جميع أطراف النزاعات المسلحة بالامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وحث المجلس جميع أطراف النزاع

المسلح على حماية البنية التحتية المدنية التي تعتبر بالغة الأهمية لإيصال المساعدات الإنسانية، وكرر مطالبته بوقف إنساني فوري. وكرر المجلس التأكيد على الدور الهام لبناء القدرات في القانون الدولي الإنساني، وشجع كل الجهود لحماية الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، وأكد أيضا الحاجة إلى إقامة تعاون وتنسيق أفضل على الصعيد الدولي. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يدرج، كبنء فرعي في التقرير المتعلق بحماية المدنيين، مسألة حماية الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة.
